ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

تحرص الحكومة المصرية على تهيئة الإقتصاد للإنطلاق نحو آفاق التنمية وإحداث إصلاح جذرى فى مواجهة كافة المشاكل الهيكلية التى تواجه الإقتصاد المصرى والتى ظلت تواجهه منذ فترات طويلة. وقد تبلورت الإصلاحات التى إتخذتها الحكومة المصرية مؤخراً فى عدد من القرارات الهامة والتى تأتى إستكمالاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذى تم البدء فى تنفيذه منذ منتصف عام ٢٠١٤ بهدف تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلى، وتحقيق الاستقرار المالى والنقدى، وخفض مستويات التضخم، وزيادة معدلات النمو والتشغيل بما يتناسب مع الإمكانيات والطاقات الكامنة فى الإقتصاد المصرى.

ويأتى على رأس القرارات الإصلاحية الهيكلية الأخيرة، قرار البنك المركزى بتحرير أسعار الصرف بهدف تصحيح سياسة تداول النقد الأجنبى وإنهاء السوق الموازية، وقرار تحريك أسعار المنتجات البترولية، والسعى نحو إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام من خلال إستهداف رفع جودة وكفاءة الخدمات العامة فى مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية، بالإضافة إلى التوجه إلى الأسواق الدولية لجذب الإستثمارات الأجنبية من خلال طرح السندات الدولارية.

كما نجحت الحكومة المصرية فى ١١ نوفمبر ٢٠١٦ من خلال عدة مفاوضات تمت مع الصندوق النقد الدولى فى الحصول على الموافقة النهائية للحصول على مبلغ ١٢ مليار دولار لمساندة برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تتبناه الحكومة. وقد جاء البيان الصحفى الذى أصدره الصندوق عقب الموافقة على منح القرض متوازناً من حيث رصد مواطن القوة والفرص الواعدة به والتحديات التى تواجه الإقتصاد المصرى، بينما أكد على ثقته فى برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى أعدته وتنفذه الحكومة المصرية لمواجهة هذه التحديات. كما أكد الصندوق بأن البرنامج الإقتصادى الذى تقدمت به الحكومة المصرية سيسمح بزيادة معدلات النمو وتحقيق الإستقرار المالى والإقتصادى وحماية الفقراء وتحسين جودة الخدمات العامة. كما أكد أيضاً صندوق النقد

الدولى بأن برنامج الإصلاح الإقتصادى المصرى هو برنامج وطنى فى المقام الأول وقد بنى على أربعة محاور أساسية كما يلى:

- **سياسات إقتصادية تستهدف تحرير أسعار الصرف والقضاء على نقص الدولار بهدف تشجيع الإستثمار والتصدير.**
- **الإهتمام ببرامج الحماية الإجتماعية من خلال زيادة الإنفاق على دعم المواد الغذائية، والدعم النقدى.**
- **عملية الإصلاح التى وضعتها وتنفذها الحكومة المصرية صممت بحيث تحافظ على النمو المستدام والشامل (الإحتوائى) والذى يسمح بخلق فرص عمل للشباب والمرأة.**
- **الإعتماد على المساعدات الخارجية لسد الفجوة التمويلية.**

وعلى الجانب الآخر، فمن المؤشرات الإيجابية الأخيرة، قيام مؤسسة ستاندرد أند بورز فى ١١ نوفمبر ٢٠١٦ بتحسين نظرتها المستقبلية للإقتصاد المصرى من سالب إلى درجة مستقر، والذى قد جاء فى ضوء تأييد ومساندة صندوق النقد الدولى لبرنامج الإصلاح الإقتصادى المصرى. كما توقعت مؤسسة ستاندرد أند بورز بأن يبدأ الاقتصاد المصري فى مرحلة التعافي خلال عامى ٢٠١٨ و٢٠١٩ مبرراً ذلك بتوقع تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإنتعاش الاستهلاك المحلي خلال الأعوام القادمة. وفى نفس السياق، فقد أكدت مؤسسة فيتش تصنيفها للإقتصاد المصرى عند درجة B ونظرتها المستقبلية عند درجة مستقر. كما أبقت مؤسسة موديز العالمية مسبقاً فى سبتمر ٢٠١٦ تصنيفها الائتماني لمصر عند مستوى B٣ مع نظرة مستقبلية مستقرة.

أما بالنسبة لأحدث تطورات المؤشرات الاقتصادية فيمكن عرضها على النحو التالى:-

Ø **جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها.** وقد أظهرت **النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦** أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٣٣٩.٥ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٢.٣% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام المالى السابق ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢٧٩.٤ مليار جنيه أو ما يعادل ١١.٥% من الناتج المحلى. وبإستبعاد المنح فإن عجز الموازنة يكون قد انخفض بنحو ٠.٢ نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق.

وجدير بالذكر أن نتائج الأداء المالى لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ أظهرت وجود بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن فى أداء الإيرادات العامة والتى قد إرتفعت بنحو ٢٦.٣ مليار جنيه بنسبة ٥.٦% لتسجل ٤٩١.٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٤٦٥.٢ مليار جنيه بالحساب الختامى للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥. وذلك فى ضوء التحسن الملحوظ فى الإيرادات الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٤٦.٤ مليار جنيه بنسبة إرتفاع بلغت ١٥.٢%. كما بلغ نسبة المحقق الفعلى حوالى ٨٣.٤% منسوباً إلى المستهدف خلال نفس العام. وقد ساهم فى إرتفاع الإيرادات الضريبية إرتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية فى ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التى قامت بها الحكومة خلال العام الماضى، وعلى رأسها إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ١١.٥% (٩١.٢% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٤.٣% (٧٦.٣% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢٨.٥% (١٠٢.٥% من المستهدف)، والحصيلة من ضرائب الممتلكات بنحو ٣٢.٦% (نحو ٦٨% من المستهدف).أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية فأن الحساب الختامى للموازنة العامة للعام المالى

٢٠١٦/٢٠١٥ يوضح عدم الاعتماد في تمويل زيادات برامج الانفاق العام علي المنح الدولية التي تلقتها مصر والتي تراجعت خلال عام الدراسة الي نحو ٣.٥ مليار جنيه، مقابل ٢٥ مليارا عام ٢٠١٥/٢٠١٤، و٩٥ مليار عام ٢٠١٤/٢٠١٣.

وعلى جانب المصروفات فقد ساعدت زيادة الايرادات الضريبية في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة بنسبة ١١.٥% أي بزيادة ٨٤.٥ مليار جنيه لتسجل نحو ٨١٧.٨ مليار جنيه مقابل نحو ٧٣٣.٣ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. كما يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى على رأس أولويات الحكومة حيث إرتفع الانفاق علي برامج البعد الاجتماعي بصورة كبيرة خلال عام الدراسة لتستحوذ علي نحو ٣٩٦ مليار جنيه تمثل نسبة ٤٩.٥% من حجم المصروفات ونسبة ٨٠.٦% من الإيرادات المحصلة، منها نحو ٤٣ مليار جنيه لدعم السلع التموينية بزيادة ٣.٣ مليار عن العام المالي السابق أى بنسبة نمو ٨.٥%، كما إرتفع دعم الكهرباء خلال عام الدراسة بنحو ٥ مليارات جنيه مقارنة بالعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، وايضا ارتفع دعم التأمين الصحي والأدوية بنسبة ١٩.٧%، كما إرتفعت مساهمة الخزانة العامة في صناديق التأمينات والمعاشات بنسبة ٣٢.٣% خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، وقد بلغ المحول من الخزانة لبرامج تكافل وكرامة نحو ١.٧ مليار جنيه، كما ارتفعت مخصصات برامج تنشيط الصادرات بنسبة ٤٣%.وفي اطار اهتمام الدولة بالتنمية البشرية فقد بلغ الانفاق علي قطاع التعليم نحو ٩٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ بزيادة ٥.٥% عن العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ ، كما ارتفع الانفاق العام علي قطاع الصحة بنسبة ١٨% لتحقق ٤٤ مليار جنيه، كما تم ضخ نحو ٦٩ مليار جنيه استثمارات عامة بزيادة عن العام المالي السابق بنسبة ١٢% بهدف زيادة الإنفاق على البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة.

- **وحول أداء المؤشرات المالية خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٦/ ٢٠١٧**، فتشير إلى تراجع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ٣.٣% خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالى ١٠٧.٣ مليار جنيه)، مقارنة بـ٣.٥% (٩٦.٧ مليار جنيه خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٦/٢٠١٥). وقد إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى) لتحقق معدل زيادة بلغ نحو ٦.٨% خلال فترة الدراسة، وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ١٢.٥%، فضلاً عن إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة المبيعات بنحو ٢.٨%. أما على جانب المصروفات، يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى على رأس أولويات الحكومة حيث إرتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات لتصل إلى نحو ١٧.٣ مليار جنيه، فضلاً عن إرتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنسبة ٢٤.٦% محققاً ١٣.٦ مليار جنيه، الأمر الذى يعكس إهتمام الدولة بزيادة الإنفاق على البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة.

- **جدير بالذكر أن بيانات الناتج المحلى الإجمالى للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ لاتزال قيد المراجعة من قبل وزارة التخطيط**. أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد حقق معدل نمو ٤.٣% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بنحو ٥.٧% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال التسع شهور الأولى من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، بإسهام يقدر بنحو٥ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٥.٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ٠.٨ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل إسهام أعلى بمقدار ١.٨ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات

من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ١.٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ١.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- انخفض **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٩.٠٤ مليار دولار فى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦، مقارنة بـ١٩.٥٩ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. وجدير بالذكر أن شهر سبتمبر قد شهد تدفقات للداخل بنحو ٣ مليار دولار منهم؛ ٢ مليار دولار كوديعة من المملكة العربية السعودية و١ مليار دولار كدفعة أولي من قرض البنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم ورود ١ مليار دولار كوديعة من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر أغسطس ٢٠١٦.

- وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل متباطىء ليحقق ١٧.٧% مسجلاً ٢١٩٨.٢ مليار جنيه فى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦، مقابل ١٨% (٢١٨٣.١ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء استقرار **صافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** بنحو ٢٤.٧% ليسجل ٢٣٢٠.١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بسبتمبر ٢٠١٦ الذي حقق ٢٢٩٥ مليار جنيه. اما **صافى الأصول الأجنبية** فقد انخفضت لتسجل قيمة بالسالب بلغت ١٢١.٩ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل -١١١.٨ مليار جنيه خلال سبتمبر ٢٠١٦.

- على نحو آخر، فقد استمر **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** فى تسجيل معدل مرتفع محققاً ١٣.٦% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦، ولكنه أقل من المعدل المحقق خلال الشهر السابق والبالغ ١٤.١%، ومقارنة بـ٩.٧% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٥. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ١٣.٨% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦، مقارنة بمعدل أكبر قدره ١٤.٨% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١٢.٥% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٥. كما ساهمت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الرعاية الصحية"، "الأثاث والتجهيزات"، "التعليم"، "النقل والمواصلات"، و"السلع والخدمات المتنوعة"**. بينما ظلت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى تحقق معدلات تضخم سنوية مرتفعة ولكنها إنخفضت بشكل نسبى بالمقارنة بالمعدلات المحققة خلال الشهر السابق وعلى رأسها؛ **" المشروبات الكحولية والدخان"** و**" الملابس والأحذية"**، و**"المطاعم والفنادق"**.

وقد ارتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو - أكتوبر ٢٠١٧/٢٠١٦ مسجلاً نحو ١٤.٣% مقارنة بـ٨.٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٦ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند مستوى ١٤.٧٥% و١٥.٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** دون تغيير عند مستوى ١٥.٢٥%، والإبقاء على **سعر الإئتمان والخصم** دون تغيير عند مستوى ١٥.٢٥%.

- بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٢٧٨٥.٨ مليار جنيه في نهاية شهر يونيو ٢٠١٦ (حوالى ١٠٠.٥% من الناتج المحلى).

- حقق **ميزان المدفوعات** خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ عجزاً كلياً بلغ نحو ٢.٨ مليار دولار (-٠.٨% من الناتج المحلى)، مقابل فائض قدرة ٣.٧ مليار دولار (١.١% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث حقق **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١٨.٧ مليار دولار (-٥.٥% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً أقل قدره ١٢.١ مليار دولار (-٣.٧% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق. بينما سجل **الحساب الرأسمالي والمالي** صافى تدفقات للداخل بنحو ١٩.٩ مليار دولار (٥.٨% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أقل بنحو ١٧.٩ مليار دولار (٥.٤% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة. وتجدر الإشارة إلى أن **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٤ مليار دولار (-١.٢% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٢.١ مليار دولار (-٠.٦% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق.

Ø معدل نمو الناتج المحلى:

جدير بالذكر أن بيانات الناتج المحلى الإجمالى للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ لاتزال قيد المراجعة من قبل وزارة التخطيط. أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد حقق معدل نمو ٤.٣% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ، مقارنة بنحو ٥.٧% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال التسع شهور الأولى من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، بإسهام يقدر بنحو٥ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٥.٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ٠.٨ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل إسهام أعلى بمقدار ١.٨ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ١.٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ١.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٥.٥%، مقارنة بـ٥.٢% نفس الفترة من العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٣.٦% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٨.٧% نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء **الإستثمارات** ، حيث حققت معدل نمو سنوى قدره ٥.٦%خلال التسع شهور الأولى من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل معدل نمو يقدربـ١٣.٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ١.٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بإسهام سلبي بنحو ١.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره -١٩.٤% (معدل مساهمة بالسالب بنحو٢.٧ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابى بنحو ٠.١نقطة مئوية خلال الفترة يوليو – مارس من العام المالى السابق). بينما انخفضت **الواردات** بـ٤.٩% خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، لتحقق بذلك معدل مساهمة إيجابى بلغ ١.١ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ١.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

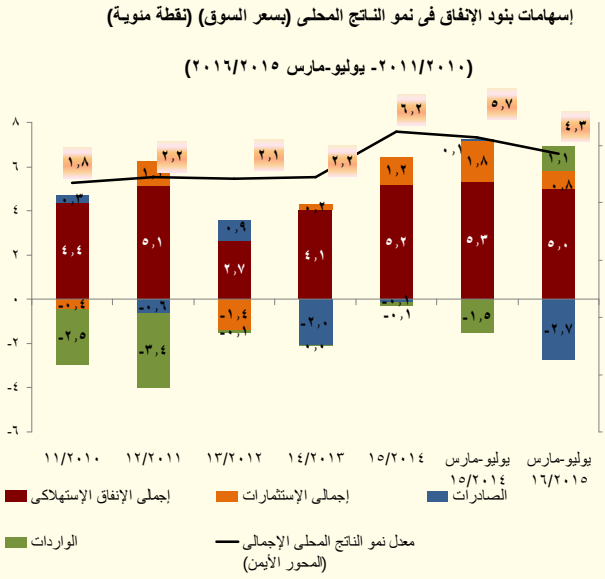

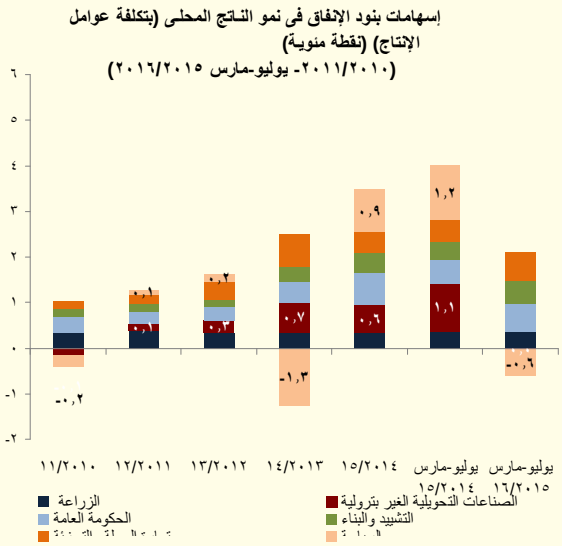

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ خمسة قطاعات، على رأسها قطاع **الحكومة العامة** والذى حقق معدل نمو قدره ٧.٠% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). وقد حقق قطاع **التشييد والبناء** معدل نمو حقيقى قدره ١١.١% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٥ نقطة مئوية خلال التسع شهور الأولى من العام المالى ١٦/١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، كما حققت أيضاً **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو قدره ٤.٨% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٦ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو - مارس ١٦/١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). أما بخصوص قطاع **الزراعة** فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣.١% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠.٤ نقطة مئوية). بينما حقق **قطاع الأنشطة العقارية** نمواً قدره ٣.٩% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٤٧.٧% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما استمر **قطاع إستخراج الغاز الطبيعى** في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ١١.٢%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ٠.٧ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة مقارنة بمساهمة بشكل سلبي قدرها ٠.٢ خلال نفس الفترة العام المالي السابق.

Ø تطورات الأداء المالى خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥؛

جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها. وقد أظهرت النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٣٣٩.٥ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٢.٣% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام المالى السابق ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٢٧٩.٤ مليار جنيه أو ما يعادل ١١.٥% من الناتج المحلى. وبإستبعاد المنح فإن عجز الموازنة يكون قد انخفض بنحو ٠.٢ نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق.

وجدير بالذكر أن نتائج الأداء المالى لعام ٢٠١٦/٢٠١٥ أظهرت وجود بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن فى أداء الإيرادات العامة والتى قد إرتفعت بنحو ٢٦.٣ مليار جنيه بنسبة ٥.٦% لتسجل ٤٩١.٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٤٦٥.٢ مليار جنيه بالحساب الختامى للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وذلك فى ضوء التحسن الملحوظ فى الإيرادات الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٤٦.٤ مليار جنيه بنسبة إرتفاع بلغت ١٥.٢%. كما بلغ نسبة المحقق الفعلى حوالى ٨٣.٤% منسوباً إلى المستهدف خلال نفس العام. وقد ساهم فى إرتفاع الإيرادات الضريبية إرتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية فى ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التى قامت بها الحكومة خلال العام الماضى، وعلى رأسها إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ١١.٥% (٩١.٢% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٤.٣% (٧٦.٣% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢٨.٥% (١٠٢.٥% من المستهدف)، والحصيلة من ضرائب الممتلكات بنحو ٣٢.٦% (نحو ٦٨% من المستهدف). وعلى جانب المصروفات فقد ساعدت زيادة الايرادات الضريبية في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة بنسبة ١١.٥% أي بزيادة ٨٤.٥ مليار جنيه لتسجل نحو ٨١٧.٨ مليار جنيه مقابل نحو ٧٣٣.٣ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. وهو ما أدى بدوره إلى تحقيق العجز المشار إليه فى الجدول التالى.

العجز الكلى خلال العام المالى ١٦/١٥	العجز الكلى خلال العام المالى ١٥/١٤
٣٣٩.٥ مليار جنيه (١٢.٣% من الناتج المحلى)	٢٧٩.٤ مليار جنيه (١١.٥% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٤٩١.٥ مليار جنيه (١٧.٧% من الناتج المحلى)	٤٦٥.٢ مليار جنيه (١٩.١% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
٨١٧.٨ مليار جنيه (٢٩.٥% من الناتج المحلى)	٧٣٣.٤ مليار جنيه (٣٠.٢% من الناتج المحلى)

وبالرجوع إلى التفاصيل يتضح ما يلى:

على جانب الإيرادات،

تشير النتائج الختامية للموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى أن الإيرادات العامة بلغت نحو ٤٩١.٥ مليار جنيه (١٧.٧% من الناتج المحلى) بزيادة ٢٦.٣ مليار جنيه أو ما يعادل ٥.٦% (١١% معدل نمو عند إستبعاد المنح الإستثنائية) عن العام المالى السابق. ويأتى ذلك فى الأساس نتيجة لإرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ١٥.٢% لتسجل ٣٥٢.٣ مليار جنيه، مما عوض إنخفاض الإيرادات غير الضريبية بنسبة ١٢.٦% عن العام المالى السابق لتسجل ١٣٩.٢ مليار جنيه.

<u>الإيرادات الضريبية</u>، فقد ارتفعت نتيجة لعدة أسباب ومنها:

- **<u>إرتفاع الحصيلة من الضريبة على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية</u>** بنحو ١٥ مليار جنيه بنسبة ١١.٥% لتحقق ١٤٤.٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (٩١.٢% من المستهدف)، مقارنة بـ١٢٩.٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، ويرجع ذلك إلى التالى:

- إرتفاع الحصيلة من ضرائب الدخل من جهات غير سيادية بنحو ٤ مليار جنيه بنسبة ١٠.٧% لتسجل ٤٢ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (٩٠.٣% من المستهدف)، مقارنة بـ٣٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فى ضوء ما يلى:

  - § إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بنحو ٤.٣ مليار جنيه بنسبة ١٨% لتسجل ٢٨.١ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بـ٢٣.٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤.

- إرتفاع المتحصلات من الضرائب على أرباح شركات الأموال من الجهات السيادية وعلى رأسها؛ البنك المركزى بنحو ٩.٦ مليار جنيه لتحقق ١٣.٢ مليار جنيه مقارنة بـ٣.٧ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، وهيئة البترول بنحو ١.٣ مليار جنيه بنسبة ٣.٦% لتحقق ٣٧.٣ مليار جنيه مقارنة بـ٣٦ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، وهيئة قناة السويس بنحو ١.٥ مليار جنيه بنسبة ١١.٢% لتحقق نحو ١٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ مقارنة بـ١٣.٤مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

- **<u>إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات</u>** بنحو ١٧.٦ مليار جنيه بنسبة ١٤.٣% لتحقق نحو ١٤٠.٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (٧٦.٣% من المستهدف) مقارنة بنحو ١٢٣مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤؛ وذلك فى ضوء ما يلى:

- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على المبيعات بنحو ٤ مليار جنيه بنسبة ٧.٥% لتحقق ٥٧.٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بـ٥٣.٤ مليار جنيه خلال العام الماضى.

- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على الخدمات بنحو ٢ مليار جنيه بنسبة ١٦.٣% لتحقق نحو ١٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بـ١٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤ فى ضوء تحسن أداء خدمات الاتصالات الدولية والمحلية.

- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنحو ٨.٤ مليار جنيه بنسبة ٢١.١% لتحقق ٤٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ (١٠٥.٦% من المستهدف)، مقارنة بـ٣٩.٨ مليار جنيه خلال العام الماضى (فى ضوء زيادة ضرائب المبيعات على السجائر بنحو ٢٦.٨%، وزيادة الضرائب على المنتجات البترولية بـ٩.٨%)،

- إرتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنحو ٢ مليار جنيه بنسبة ٢٥.٧% لتحقق نحو ٩.٧ مليار جنيه خلال عام الدراسة مقابل ٧.٧ مليار جنيه خلال العام السابق.

- **<u>إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات</u>** بنحو ٧ مليار جنبه بنسبة ٣٢.٦% لتحقق نحو ٢٨ مليار جنيه مقارنة بـ٢١ مليار جنيه خلال ، ويرجع ذلك إلى:

- إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة العامة بنحو ٦.٤ مليار جنيه بنسبة ٣٨.٣% لتحقق نحو ٢٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (٦٨% من المستهدف) مقارنة بـ١٦.٧مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- **<u>إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية</u>** بنحو ٦.٢ مليار جنيه بنسبة ٢٨.٥% لتسجل ٢٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (١٠٢.٥% من المستهدف)، مقارنة بنحو ٢٢ مليار جنيه

خلال العام المالى السابق؛ وذلك فى إطار الجهود التى تقوم بها الوزارة فى إحكام الرقابة على المنافذ الجمركية والتى ساعدت فى حدوث تحسن كبير فى الحصيلة الضريبية.

o **الإيرادات غير الضريبية،**

أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية فإن الحساب الختامى للموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ يوضح عدم الاعتماد في تمويل زيادات برامج الإنفاق العام علي المنح الدولية التي تلقتها مصر والتي تراجعت خلال عام الدراسة الي نحو ٣.٥ مليار جنيه، مقابل ٢٥ مليار عام ٢٠١٥/٢٠١٤، و٩٥ مليار عام ٢٠١٤/٢٠١٣، الأمر الذى كان له أثر أساسي فى خفض الإيرادات غير الضريبية لتنخفض بنحو ٢٠ مليار جنيه بنسبة ١٢.٦% خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بعام ٢٠١٥/٢٠١٤.

على نحو آخر، فقد إرتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى بنحو ١.٨ مليار جنيه بنسبة ١.٣% لتحقق ١٣٥.٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ١٣٣.٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤. **الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء ما يلى:**

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات** بنحو ٢.٦ مليار جنيه بنسبة ٩.٨% لتحقق ٢٩ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٦.٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، ويرجع ذلك إلى:

  – إرتفاع المحصل من الحسابات والصناديق الخاصة بنحو ١.٦ مليار جنيه بنسبة ٧.٦% لتحقق ٢٢.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- **إرتفاع الإيرادات المتنوعة** بنحو ١٠ مليار جنيه بنسبة ٤١.٨% لتحقق ٣٤.٣ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٤.٢ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب وعلى رأسها، أيلولة ٢٥% من أرصدة الأرباح المُرحلة للهيئات التى تحتجز أرباحها والتى بلغت نحو ١.٥ مليار جنيه، وزيادة حصيلة تسوية أوضاع الأراضى التى تغير نشاطها والتى بلغت نحو ٤ مليار جنيه. بالإضافة إلى تحصيل الأرصدة الدائنة للهيئات والجهات المختلفة بنحو ٣.٥ مليار جنيه.

- **وقد حققت عوائد الملكية** نحو ٦٩.٥ مليار جنيه لتنخفض بنحو ١٢ مليار جنيه بنسبة ١٤.٧، مقارنة بـ٨١.٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، ويرجع ذلك حصيلة ما يلى:

  – إرتفاع العوائد المحصلة من البنك المركزى بنحو ١٦ مليار جنيه بنسبة ١١٩.٦% لتحقق ٢٩.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٣.٤ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

  وقد حد من هذا الإرتفاع إنخفاض عوائد الملكية المحصلة من كل من:

  – إنخفاض العوائد المحصلة من هيئة البترول بنحو ١٧.٦ مليار جنيه بنسبة ٦٩.٢% لتحقق ٧.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٥.٤ مليار جنيه خلال العام المالى السابق فى ضوء انخفاض الأسعار العالمية للمواد البترولية.

  – إنخفاض العوائد المحصلة من قناة السويس بنحو ٤.٥ مليار جنيه بنسبة ٢٣.٢% لتحقق ١٤.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٩.٢ مليار جنيه خلال العام المالى السابق (يرجع ذلك جزئياً فى ضوء تباطؤ كل من نمو التجارة العالمية، والإقتصاد الصينى، بالإضافة إلى إنخفاض الأسعار العالمية للبترول، مما إنعكس على حركة النقل البحرى أقل عبر قناة السويس).

– إنخفاض العوائد المحصلة من الهيئات الإقتصادية بنحو ٢.٣ مليار جنيه بنسبة ٢٢.٥% لتحقق ٧.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

§ **على جانب المصروفات**

ساعدت زيادة الايرادات الضريبية في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة بنسبة ١١.٥% أي بزيادة ٨٤.٥ مليار جنيه لتسجل نحو ٨١٧.٨ مليار جنيه (٢٩.٤% من الناتج المحلى) مقابل نحو ٧٣٣.٣ مليار جنيه (٣٠.٢% من الناتج المحلى) للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. كما يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى على رأس أولويات الحكومة حيث إرتفع الانفاق علي برامج البعد الاجتماعي بصورة كبيرة خلال عام الدراسة لتستحوذ علي نحو ٣٩٦ مليار جنيه تمثل نسبة ٤٩.٥% من حجم المصروفات ونسبة ٨٠.٦% من الإيرادات المحصلة.

- **ارتفاع الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ١٥.٣ مليار جنيه بنسبة ٧.٧% لتسجل نحو ٢١٣.٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بـ١٩٨.٥ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك نتيجة لإرتفاع عدد من البنود وعلى رأسها ما يلى:

– إرتفاع المرتبات الدائمة بنحو ٢٥.٥ مليار جنيه بنسبة ٩٢% لتسجل ٥٣.٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ مقابل ٢٧.٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥.

– إرتفاع البدلات النوعية بنحو ١.٦ مليار جنيه بنسبة ٦.٥% لتسجل ٢٥.٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ مقابل ٢٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥.

- إرتفع **باب شراء السلع والخدمات** بنحو ٤.٤ مليار جنيه بنسبة ١٤% ليسجل حوالى ٣٥.٧ مليار جنيه مقارنة بـ٣١.٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك فى ضوء ما يلى:

– زيادة الانفاق على الخامات بنحو ٠.٩ مليار جنيه بنسبة ١٣% لتسجل نحو ٧.٩ مليار جنيه مقارنة بنحو ٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

– زيادة الانفاق على المياه والإناره بنحو ٠.٣ مليار جنيه بنسبة ٦.٤% لتسجل نحو ٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤.٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

– زيادة الانفاق على الصيانة بنحو ٠.٩ مليار جنيه بنسبة ٢٢% لتسجل نحو ٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

– زيادة الانفاق على وسائل النقل العامة بنحو ٠.٢ مليار جنيه بنسبة ٥% لتسجل نحو ٣.١ مليار جنيه مقارنة بـ٢.٩ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- كما إرتفع **باب الفوائد** بنسبة ٢٦.٢% ليسجل حوالى ٢٤٣.٦ مليار جنيه مقارنة بـ١٩٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- وقد إرتفع **باب الدعم والمنح والمزايا** بنحو ٢.٥ مليار جنيه بنسبة ١.٢% ليسجل حوالى ٢٠١ مليار جنيه مقارنة بـ١٩٨.٥ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات كمحصلة للآتى:

– **تحقيق الانفاق على الدعم** نحو ١٣٨.٧ مليار جنيه لينخفض بنحو ١١.٥ مليار جنيه بنسبة ٧.٦%، مقارنة بـ١٥٠.٢ مليار جنيه وذلك كمحصلة لعدة عوامل على النحو التالى:

§ تحقيق دعم المواد البترولية نحو ٥١ مليار جنيه لينخفض بنحو ٢٣ مليار جنيه بنسبة ٣١%، مقارنة بنحو ٧٤ مليار جنيه (في ضوء تراجع الأسعار العالمية للمواد البترولية).

§ مما فاق أثر إرتفاع دعم السلع التموينية بنحو ٣.٣ مليار جنيه بنسبة ٨.٥% ليسجل حوالى ٤٢.٧ مليار جنيه مقارنة بـ٣٩.٤ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وإرتفاع دعم الكهرباء بنحو ٥ مليار جنيه بنسبة ٢٠.٥% ليسجل حوالى ٢٨.٥ مليار جنيه مقارنة بـ٢٣.٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وإرتفاع دعم تنشيط الصادرات بنحو ١.١ مليار جنيه بنسبة ٤٣.٤% ليسجل حوالى ٣.٧ مليار جنيه مقارنة بـ٢.٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

– **وقد حد من أثر إنخفاض الدعم إرتفاع الإنفاق على المزايا الاجتماعية** بنحو ١٢.٩ مليار جنيه بنسبة ٣١.٤% ليسجل نحو ٥٤ مليار جنيه مقارنة بـ٤١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك في ضوء ما يلى:

§ زيادة المساهمات في صناديق المعاشات بنحو ١٠.٧ مليار جنيه بنسبة ٣٢.٣% ليسجل نحو ٤٤ مليار جنيه مقارنة بـ٣٣.٢ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- إرتفاع **باب المصروفات الأخرى** بنحو ٤.٣ مليار جنيه بنسبة ٨.٥% ليسجل نحو ٥٤.٦ مليار جنيه مقارنة بـ٥٠.٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- إرتفاع **باب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بنحو ٧.٥ مليار جنيه بنسبة ١٢.١% ليسجل نحو ٦٩.٣ مليار جنيه مقارنة بـ٦١.٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق . ويمكن تفسير ذلك فى ضوء زيادة الإستثمارات التى قامت الدولة بتنفيذها، ومنها المشروعات العملاقة فى الطرق والكبارى وبناء وتطوير المستشفيات والمدارس. حيث بلغت قيمة التشييدات نحو ٢٩.٢ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٤٤% عن العام المالى السابق، كما بلغت قيمة الإستثمار فى مبانى غير سكنية نحو ١٠ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٧.٧% عن العام المالى السابق

Ø تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٦/٢٠١٧؛

وحول تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٦/٢٠١٧، فتشير إلى تراجع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ٣.٣% خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالى ١٠٧.٣ مليار جنيه)، مقارنة بـ٣.٥% (٩٦.٧ مليار جنيه خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٥/٢٠١٦).

وقد إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى) لتحقق معدل زيادة بلغ نحو ٦.٨%، وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ١٢.٥% ومن مصلحة المبيعات بنحو ٢.٨%. بينما سجلت جملة المصروفات إرتفاعاً بنحو ٦.٤% (أقل معدل زيادة تم تسجيله منذ الثلاث سنوات السابقة خلال الفترة يوليو- أكتوبر) لتحقق ٢٣٥.٤ مليار جنيه (٧.٢% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٢١.٢ مليار جنيه (٨% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وهو ما أدى بدوره إلى تحقيق العجز المشار إليه في الجدول التالى.

العجز الكلى خلال يوليو- أكتوبر ١٧/١٦	العجز الكلى خلال يوليو- أكتوبر ١٦/١٥
١٠٧.٣ مليار جنيه (٣.٣% من الناتج المحلى)	٩٦.٧ مليار جنيه (٣.٥% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
١٣١.٧مليار جنيه (٤.١% من الناتج المحلى)	١٣٢.٩ مليار جنيه (٤.٨% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
٢٣٥.٤ مليار جنيه (٧.٢% من الناتج المحلى)	٢٢١.٢ مليار جنيه (٨% من الناتج المحلى)

وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:

§ على جانب الإيرادات،

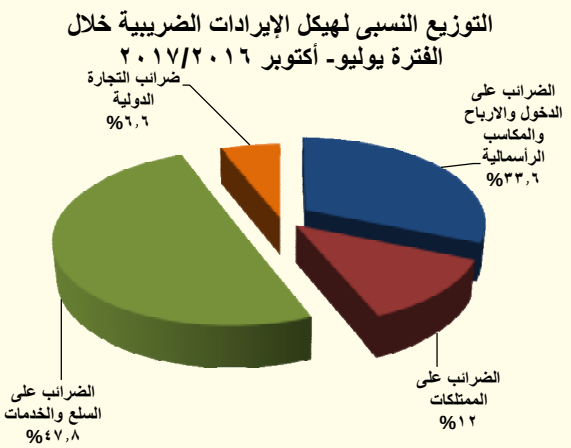

حققت جملة الإيرادات نحو ١٣١.٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ١٣٢.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة تحقيق الإيرادات الضريبية نحو ٨٩.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، لترتفع بنحو ٠.١%، مقابل ٨٩.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد انخفضت الإيرادات غير الضريبية بنحو ٢.٩% لتسجل نحو ٤٢.٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٤٣.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

<u>على جانب الإيرادات الضريبية</u>

فقد تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على الممتلكات خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى وذلك على النحو التالى:

- إرتفعت الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١.٥ مليار جنيه (بنسبة ٣.٦%) لتحقق نحو ٤٢.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٤١.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع المحلية والمستوردة وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على الخدمات، وإرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدمغة).
- كما إرتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٣ مليار جنيه (بنسبة ٣٧.٨%) لتحقق نحو ١٠.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٧.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- على نحو آخر، فقد حققت الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٣٠ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٧/٢٠١٦ لتنخفض بنحو ٣ مليار جنيه (بنسبة إنخفاض -٩%)، مقابل نحو ٣٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، فى ضوء انخفاض

الضريبة على أرباح شركات الأموال[٢]. بينما إرتفعت الحصيلة من باقى الشركات بنسبة ١٤.٩% مقارنة بفترة المقارنة، لتحقق نحو ١١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- وقد حققت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) نحو ٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ٧.٣ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١.٥ مليار جنيه (بنسبة ٣.٦%) لتحقق نحو ٤٢.٨ مليار جنيه (١.٣% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٧.٨% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ١٢.٩% لتحقق ٢٠ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ١٨.٧% لتحقق نحو ٤.٨ مليار جنيه فى ضوء تحسن أداء خدمات الاتصالات الدولية والمحلية، وخدمات التشغيل للغير.
- ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ١٨.٤% لتحقق نحو ٣ مليار جنيه خاصة إرتفاع حصيلة كل من: الدمغة على المحررات المصرفية، وعقود شركات المياه والنور والغاز والتليفون والدمغة المتنوعة والدمغة على الاعلانات وخدمات النقل وخدمات التأمين.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٣ مليار جنيه (بنسبة ٣٧.٨%) لتحقق ١٠.٧ مليار جنيه (٠.٣% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ١٢% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٤٢% لتحقق نحو ٩.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

٢/ يرجع الانخفاض فى الضريبة على أرباح شركات الأموال من قناة السويس نتيجة لإختلاف توقيت تحصيل ورودها، ولا يؤثر على الحصيلة أو إيرادات قناة السويس حيث سوف تظهر حصيلة إضافية فى بيانات الفترات القادمة.

وفى نفس الوقت، يرجع الإنخفاض فى الضريبة على أرباح شركات الأموال من البنك المركزى نتيجة لقيام البنك خلال فترة المقارنة بسداد جزء من الضرائب الخاصة بالعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو ٦ مليار جنيه كدفعة مقدمة تحت ضريبة الدخل. وذلك على عكس المعتاد فى ظهور الحصيلة الخاصة بكل عام فى حسابات العام الذى يليه مما أثر على ظهور الضريبة على أرباح البنك المركزى خلال الفترة محل الدراسة بقيمة أقل من فترة المقارنة، وأن هذا لا يؤثر على إيرادات البنك المركزى، حيث من المتوقع زيادة المحصل من البنك المركزى خلال الفترات القادمة.

- **إرتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى** بنحو ١.٣ مليار جنيه بنسبة ٣.٢% لتحقق نحو ٤٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ٤٠.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وقد حققت **عوائد الملكية** نحو ٣١.٣ مليار جنيه لترتفع بنحو ٠.٩ مليار جنيه بنسبة ٣% خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٣٠.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. حيث إرتفعت العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ٢ مليار جنيه (بنسبة ١٦٩.٤%) لتحقق نحو ٣.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، كما إرتفعت عوائد الملكية الأخرى لتحقق ٣.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (في ضوء تحصيل إيرادات إضافية خلال فترة الدراسة من بيع ترددات الجيل الرابع لشركات المحمول الثلاثة العاملة فى السوق المصرى)، مما فاق الإنخفاض في العوائد المحصلة من البنك المركزى[٣] وقناة السويس[٤] خلال شهر الدراسة.

وقد إرتفعت حصيلة بيع السلع والخدمات بنحو ٠.٧ مليار جنيه بنسبة ١٢.٤% لتحقق نحو ٦.٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٠.٥ مليار جنيه بنسبة ١٢.٨% لتحقق ٤.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٤.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

- وسجلت **الإيرادات المتنوعة** نحو ٣.٥ مليار جنيه لتنخفض بنسبة -١٤.٢% خلال فترة الدراسة، مقابل ٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وقد حققت **المنح** نحو ٠.١ مليار خلال فترة الدراسة، مقابل ٢.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

٣/ يرجع الإنخفاض فى أرباح الأسهم من البنك المركزى نتيجة لقيام البنك خلال فترة المقارنة بسداد جزء من الضرائب الخاصة بالعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ كدفعة مقدمة. وذلك على عكس المعتاد فى ظهور الحصيلة الخاصة بكل عام فى حسابات العام الذى يليه. مما أثر على ظهور أرباح الأسهم من البنك المركزى خلال الفترة محل الدراسة بقيمة أقل من فترة المقارنة، وأن هذا لا يؤثر على إيرادات البنك المركزى، حيث من المتوقع زيادة المحصل من البنك المركزى خلال الفترات القادمة.

٤/ يرجع الانخفاض فى أرباح الأسهم من قناة السويس نتيجة لإختلاف توقيت تحصيل ورودها، ولا يؤثر على الحصيلة أو إيرادات قناة السويس حيث سوف تظهر حصيلة إضافية لها فى بيانات الفترات القادمة..

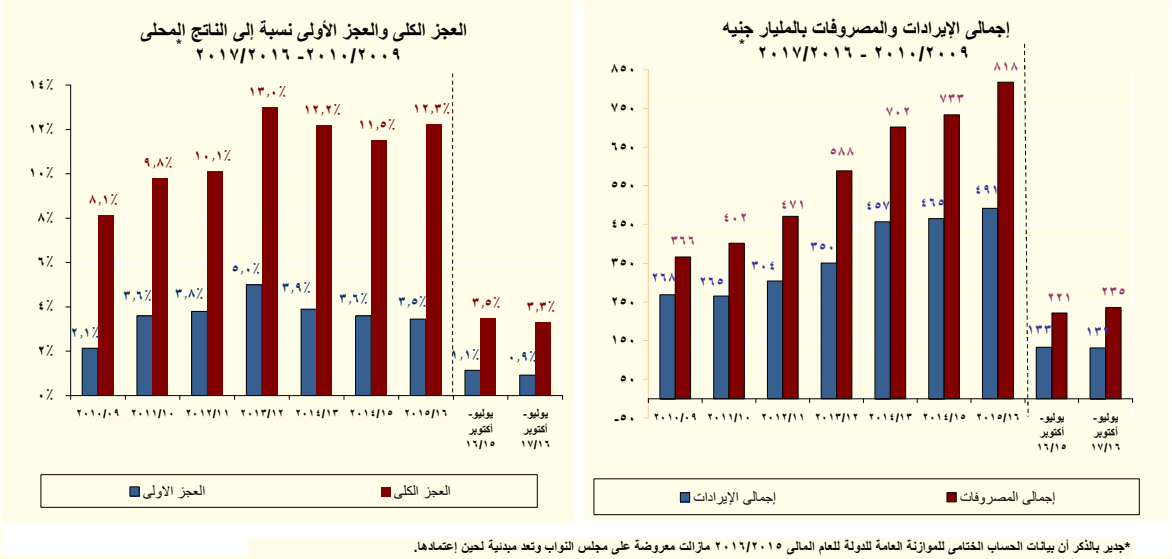

*جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها.

§ أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فى صالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٢٣٥.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٧.٢% من الناتج المحلى) لترتفع بنحو ٦.٤% عن نفس الفترة من العام المالى السابق وأن هذا الإرتفاع يعتبر الأدنى مقابل متوسط بلغ نحو ٢٦% خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام فى ضوء الإصلاحات التى قامت بها الوزارة للسيطرة على الإنفاق العام.

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنسبة ٠.٦% لتبلغ نحو ٧٠.٦ مليار جنيه (٢.٢% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة.
- زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ١ مليار جنيه (بنسبة ١٤.٢%) ليحقق نحو ٨.٦ مليار جنيه (٠.٣% من الناتج المحلى).
- زيادة **المصروفات على الفوائد** بنسبة ١٧.٩% لتصل إلى ٧٧ مليار جنيه (٢.٤% من الناتج المحلى).
- زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ٢.٧ مليار جنيه (٠.٤% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ٢٤.٦% ليسجل نحو ١٣.٦ مليار جنيه.
- وقد سجل **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** نحو ٤٥.٨ مليار جنيه (١.٤% من الناتج المحلى)، لينخفض بنسبة -٧.٧% مقارنة بـ٤٩.٦ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

  - سجل دعم السلع التموينية نحو ٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٢.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك نتيجة لإختلاف توقيت شراء القمح المحلى والمستورد، مما لا يؤثر على حجم الدعم بل هناك زيادة فى دعم السلع التموينية بنسبة ١١.٦% بموازنة العام المالى الحالى مقابل موازنة العام المالى السابق.

بينما إرتفع الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٣.٣ مليار جنيه (بنسبة ١٦.٥%) ليحقق نحو ٢٣.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء زيادة المساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٠.١ مليار جنيه (بنسبة ٠.٧%) ليصل إلى نحو ١٧.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- وقد سجل **الإنفاق على المصروفات الأخرى** نحو ١٩.٨ مليار جنيه (٠.٦% من الناتج المحلى) لترتفع بنسبة ١٢.٣% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

Ø تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٢٧٨٥.٨ مليار جنيه فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦ (حوالى ١٠٠.٥% من الناتج المحلى).
- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٢٥٧٣ مليار جنيه (٩٢.٨ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦، مقابل ٢٠٨٤.٧ مليار جنيه (٨٥.٨ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٥.

ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.

- كما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٥٥.٨ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠١٦ (١٧.٩% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٤٨.١ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٥، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).
- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٢٤.٤ مليار دولار (٧.٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٥.٧ مليار دولار (٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٥.

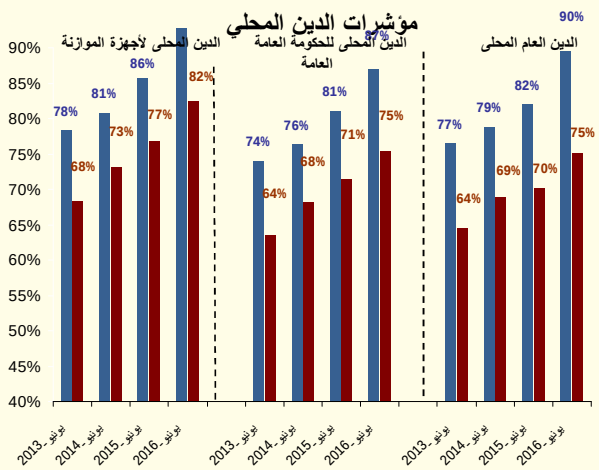

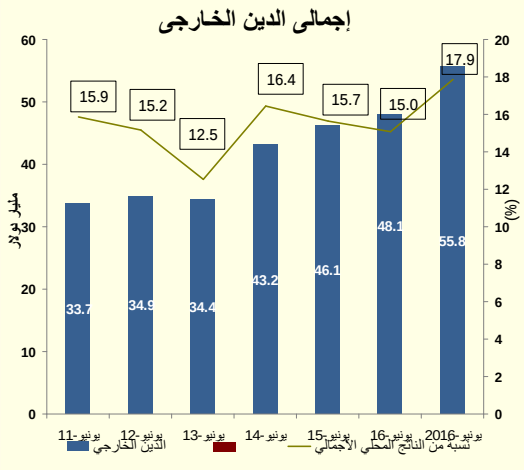

المصدر: وزارة المالية

Ø التطورات النقدية:

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل متباطىء ليحقق ١٧.٧% مسجلاً ٢١٩٨.٢ مليار جنيه فى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٦، مقابل ١٨% (٢١٨٣.١ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك من على جانب الأصول فى ضوء استقرار **صافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** بنحو ٢٤.٧% ليسجل ٢٣٢٠.١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بسبتمبر ٢٠١٦ الذي حقق ٢٢٩٥ مليار جنيه. اما **صافى الأصول الأجنبية** فقد انخفضت لتسجل قيمة بالسالب بلغت ١٢١.٩ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل -١١١.٨ مليار جنيه خلال سبتمبر ٢٠١٦.

ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل ٢٧.٤% (محققاً ١٧٨٧.٥ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢٧.١% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلي ذلك، فقد تباطئ معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** ليصل إلي ٢٦.٢% (ليحقق ٩٦ مليار جنيه) خلال اكتوبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٦.٩% خلال الشهر السابق. ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من القطاع الخاص** بنحو ١٥.٣% ليصل إلى ٧٣٦.٣ مليار جنيه خلال شهر اكتوبر ٢٠١٦، مقارنة بـ١٥.٦% خلال الشهر السابق، ويأتي ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل ١٤.٧% (محققاً ٥٢٠.٣ مليار جنيه) خلال اكتوبر ٢٠١٦، مقابل ١٤.٩% خلال الشهر السابق، كما تباطىء معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع العائلى بنحو ١٦.٨% (محققاً ٢١٦ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٧.٢% خلال سبتمبر ٢٠١٦.

أما على الجانب الآخر، فقد استمر معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية** في الانخفاض بشكل ملحوظ ليسجل قيمة بالسالب قدرها ١٢١.٩ مليار جنيه خلال شهر اكتوبر ٢٠١٦، مقابل -١١١.٨ مليار جنيه خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى** حيث انخفض ليسجل -٥٩.٥ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ-٥٧.٢ مليار جنيه خلال الشهر السابق. كما تراجع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية للبنوك**، ليسجل قيمة بالسالب قدرها ٦٢.٥ مليار جنيه خلال شهر اكتوبر ٢٠١٦، مقارنة بـ-٥٤.٦ مليار جنيه خلال سبتمبر ٢٠١٦.

أما على جانب الالتزامات، فقد ارتفع بشكل متباطيء معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** لتصل إلي ١٧.٥% محققاً ١٥٨٤.٩ مليار جنيه خلال شهر اكتوبر ٢٠١٦، مقارنة بـ١٨.٦% (١٥٧٦ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. حيث ارتفع بشكل متباطيء معدل النمو السنوى **للودائع الغير الجارية بالعملة المحلية والأجنبية** ليصل إلي ١٧.٨% (محققاً ١٢٥٨ مليار جنيه) و٢٠.٤ % (محققاً ٢٥٢.١ مليار جنيه)، على التوالى خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٨.٥% و٢٣.٨%، على التوالى، خلال الشهر السابق. وقد استقر نسبياً معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة الأجنبية** ليصل إلي ٥% (محققاً ٧٤.٨ مليار جنيه) خلال شهر اكتوبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٤.٩% خلال الشهر السابق.

ارتفع معدل النمو السنوى **لكمية النقود** ليسجل نحو ١٨.١% (محققاً ٦١٣.٣ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٦.٥% خلال الشهر السابق، حيث ارتفع معدل النمو السنوى **للنقد المتداول** و**للودائع الجارية بالعملة المحلية** خلال اكتوبر ٢٠١٦ ليسجل ٢١.١% (٣٧٣.٣ مليار جنيه) و١٣.٧% (٢٤٠ مليار جنيه) علي التوالي، مقارنة بـ١٨.٩% و١٢.٩% خلال الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد سجل معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) نحو ٢٠.١% فى نهاية اغسطس ٢٠١٦ محققاً ٢١٧٢.٩ مليار جنيه، مقابل ٢٠.٢% خلال يوليو ٢٠١٦. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٣% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تباطىء معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) بـ٢٩.٨% فى نهاية اغسطس ٢٠١٦ مسجلاً ٩٥٦.٦ مليار جنيه، مقارنة بـ٣٠% خلال يوليو ٢٠١٦. وبناء على ذلك، فقد تراجعت **نسبة الإقراض إلى الودائع** فى نهاية اغسطس ٢٠١٦ لتصل إلى ٤٤%، مقارنة بـ٤٤.٢% خلال شهر يوليو ٢٠١٦، بينما ارتفعت مقارنه بـ٤٠.٧% خلال شهراغسطس ٢٠١٥. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٦ لم تصدر بعد).

- انخفض **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٩.٠٤ مليار دولار فى نهاية شهر اكتوبر ٢٠١٦، مقارنة بـ١٩.٥٩ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. وجدير بالذكر أن شهر سبتمبر قد شهد تدفقات للداخل بنحو ٣ مليار دولار منهم؛ ٢ مليار دولار كوديعة من المملكة العربية السعودية و١ مليار دولار كدفعة أولي من قرض البنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم ورود ١ مليار دولار كوديعة من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر أغسطس ٢٠١٦.

- على نحو آخر، فقد استمر **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** فى تسجيل معدل مرتفع محققاً ١٣.٦% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦، ولكنه أقل من المعدل المحقق خلال الشهر السابق والبالغ ١٤.١%، ومقارنة بـ٩.٧% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٥. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ١٣.٨% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦، مقارنة بمعدل أكبر قدره ١٤.٨% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١٢.٥% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٥. كما ساهمت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الرعاية الصحية"** لتسجل ٢٦.٤%، مقارنة بـ٢٦.٢% خلال الشهر السابق ، **و"الأثاث والتجهيزات"** لتسجل ١٥.٥%، مقارنة بـ١٣.٨% خلال الشهر السابق ، **و"التعليم"** لتسجل ١٢.٣%، مقارنة بـ١١.٢% خلال الشهر السابق ، **و"النقل والمواصلات"** لتسجل ٧.٦%، مقارنة بـ٦.٧% خلال الشهر السابق ، **و"السلع والخدمات المتنوعة"** لتسجل ٢١.٥%، مقارنة بـ١٨.٢% خلال الشهر السابق.

بينما ظلت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى تحقق معدلات تضخم سنوية مرتفعة ولكنها إنخفضت بشكل نسبى بالمقارنة بالمعدلات المحققة خلال الشهر السابق وعلى رأسها؛ **"المشروبات الكحولية والدخان"** لتسجل ١٧.١%، مقابل ١٧.٩% خلال الشهر السابق، و**"الملابس والأحذية"** لتسجل ١٣% مقارنة بـ ١٤.١%، و**"المطاعم والفنادق"** لتسجل ٢٠.١% مقارنة بـ ٢٥.٥%.

أما بالنسبة، **لمتوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** خلال الفترة يوليو - أكتوبر ٢٠١٧/٢٠١٦ فقد ارتفع ليسجل نحو ١٤.٣% مقارنة بـ٨.٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

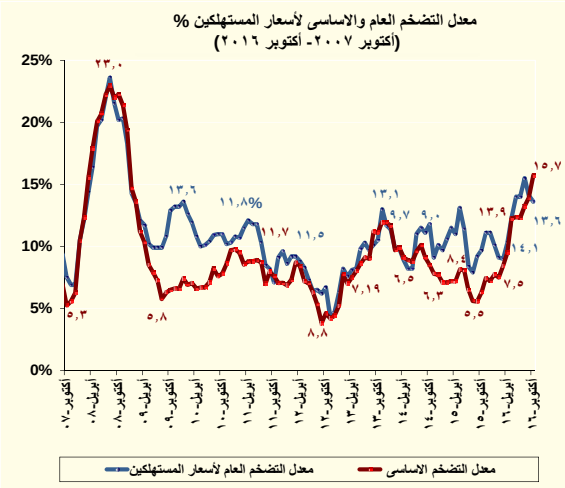

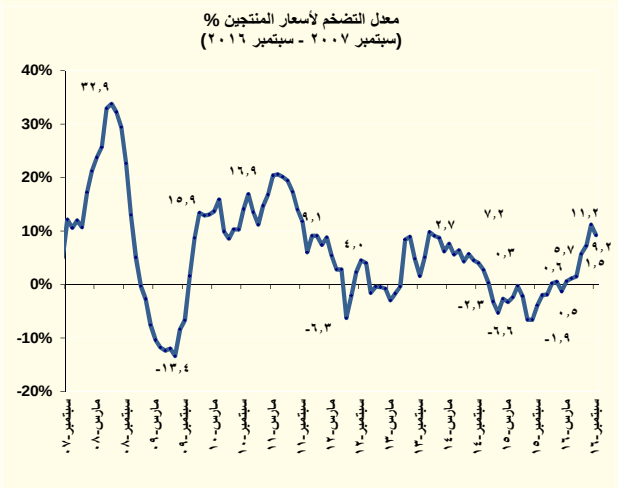

- على نحو آخر، فقد حقق **معدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** نحو ١.٧% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١.٢% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٢.٢% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٥. حيث حقق معدل التضخم الشهرى لمجموعة **"الطعام والشراب"** معدل بلغ ١.٤% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٠.٧% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ٢.٣% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٥.

- كما إستمر **معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation**[٦] فى تحقيق معدلاً مرتفعاً ليسجل نحو١٥.٧% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٣.٩% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٦.٣% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٥. أما بالنسبة لمعدل التضخم الأساسى الشهرى فقد حقق ٢.٨١% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦ (أعلى معدل تم تسجيله منذ مايو ٢٠١٦)، مقابل نحو ١.٣٩% خلال الشهر السابق. الأمر الذى يمكن تفسيره في ضوء ارتفاع أسعار **"السلع الغذائية"** لتساهم بنسبه قدرها ١.٦٤ نقطة مئوية فى معدل التضخم الأساسى الشهرى، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار **"السلع الإستهلاكية"**، و**"الخدمات المدفوعة"**، و**"الخدمات الأخرى"** لتساهم بنسبه قدرها ٠.٣٩ و٠.٦١ و٠.١٨ نقطة مئوية على التوالى فى معدل التضخم الأساسى الشهرى.

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٦ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند مستوى ١٤.٧٥% و١٥.٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** دون تغيير عند مستوى ١٥.٢٥%، والإبقاء على **سعر الإئتمان والخصم** دون تغيير عند مستوى ١٥.٢٥%. ويأتى هذا القرار فى ضوء الإصلاحات النقدية التى يقوم بها البنك المركزى المصرى لتحرير أسعار الصرف وإنهاء السوق الموازية للنقد الأجنبى إتساقاً مع منظومة الإصلاحات الهيكلية للمالية العامة التى تقوم بها الحكومة بهدف تحقيق معدلات النمو والتشغيل المنشودة بما يتناسب مع الإمكانيات والطاقات الكامنة فى الإقتصاد المصرى.

٦/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

Ø ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦ **بربط ودائع** بقيمة ٧٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٥.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

Ø فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد إرتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بشكل ملحوظ بحوالى ٣٧% ليسجل ٥٦٦.٢ مليار جنيه خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة برصيد قدره ٤١٣.٤ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة الى ذلك، فقد إرتفع مؤشر EGX ٣٠ بنحو ٣٦.٦% ليحقق ١١٤٥٣.٣ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية أكتوبر ٢٠١٦ والذى بلغ ٨٣٨٦ نقطة. كما إرتفع أيضاً مؤشر EGX-٧٠ بنحو ٣٢.٤% ليحقق ٤٥٦.٦ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٣٤٤.٩ نقطة فى نهاية أكتوبر ٢٠١٦.

Ø قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٢.٨ مليار دولار (-٠.٨ % من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل فائض قدره ٣.٧ مليار دولار (١.١% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١٨.٧ مليار دولار (-٥.٥% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بعجز أقل قدره ١٢.١ مليار دولار (-٣.٧% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي فى ضوء تراجع الميزان الخدمي والتحويلات، مما فاق التحسن الطفيف فى الميزان التجاري، وذلك على النحو التالى:

— انخفض عجز **الميزان التجاري** بشكل طفيف ليصل إلى ٣٧.٦ مليار دولار (-١١% من الناتج المحلى) خلال عام الدراسة، مقابل عجزاً قدره ٣٩.١ مليار دولار (-١١.٨% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة، وذلك نتيجة لعدة عوامل من أهمها تأثر الصادرات والواردات المصرية بانخفاض الأسعار العالمية للبترول. وتأتى تلك التطورات في ضوء تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٨.١% لتحقق ٥٦.٣ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٦١.٣ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. وقد جاء ذلك بالتزامن مع انخفاض حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١٥.٩% لتحقق ١٨.٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل نحو ٢٢.٢ مليار دولار خلال العام المالي السابق. ويرجع ذلك بشكل أساسى لانخفاض حصيلة الصادرات البترولية (خام ومنتجات) لتصل إلي ٥.٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بـ٨.٩ مليار دولار خلال العام المالي السابق، وذلك في ضوء انخفاض الأسعار العالمية للبترول الخام بنحو ٤١.٣% في التوسط خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، وذلك على الرغم من زيادة الكميات المصدرة من البترول الخام خلال عام الدراسة.[٧]

— تراجع **الميزان الخدمى** بنحو ٥٩.١% ليحقق فائض قدره ٢.١ مليار دولار (٠.٦% من الناتج المحلى) خلال عام الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٥ مليار دولار (١.٥% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق، حيث انخفضت المتحصلات الجارية بـ٢٥.٢% لتصل إلى ١٦.٥ مليار

[٧]/ وجدير بالذكر أن الصادرات من البترول الخام تمثل نحو ٦٢.٧% من إجمالى حصيلة الصادرات البترولية و١٩% من إجمالى حصيلة الصادرات السلعية خلال عام الدراسة.

دولار خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بـ٢٢ مليار دولار خلال عام المقارنة. ويرجع ذلك بشكل أساسى لانخفاض الإيرادات السياحية لتسجل ٣.٨ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٧.٤ مليار دولار خلال عام المقارنة وذلك لتراجع عدد الليالى السياحية لتصل إلى ٥١.٨ مليون ليلة خلال عام الدراسة، مقابل ٩٩.٢ مليون ليلة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

- انخفضت **التحويلات الرسمية** خلال عام الدراسة لتسجل نحو ٠.١ مليار دولار، مقارنة بـ٢.٧ مليار دولار خلال عام المقارنة – والتى تضمن ١.٤ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية من المملكة العربية السعودية و١ مليار دولار منحة نقدية من دولة الكويت – ولذلك فهذا لا يعتبر تراجع نظراً لما تضمنه عام المقارنة من موارد استثنائية.

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ١٩.٩ مليار دولار (٥.٨% من الناتج المحلى) خلال عام الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ١٧.٩ مليار دولار (٥.٤% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل ٦.٨ مليار دولار (٢% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٦.٤ مليار دولار (١.٩% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة، وذلك فى ضوء ارتفاع صافى التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ليحقق ٤.٥ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقابل ٣.٨ مليار دولار خلال عام المقارنة، وتحقيق الاستثمارات فى قطاع البترول صافى تدفق للداخل قدره ١.٦ مليار دولار.

- سجلت استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر صافى تدفقات للخارج بنحو ١.٣ مليار دولار (-٠.٤% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بحوالى ٠.٦ مليار دولار (-٠.٢% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ١.٢٥ مليار دولار استحقت خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، والتى سبق اصدارها في الأسواق العالمية في عام ٢٠٠٥.

- ارتفاع صافى الاستثمارات الأخرى ليسجل تدفقات للداخل بنحو ١٤.٤ مليار دولار (٤.٢% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ١٢.٥ مليار دولار (٣.٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق، وذلك في ضوء تحقيق تسهيلات الموردين قصيرة الأجل صافى تدفق للداخل بنحو ٥.٨ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقابل ٥.٣ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مما يعكس الثقة في الاقتصاد المصرى في ظل قدرته على سداد التزاماته الخارجية. بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الأصول والخصوم الأخرى صافى تدفقات للداخل بنحو ٨.٣ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٧.٥ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

§ سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ٤ مليار دولار (-١.٢% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٢.١ مليار دولار (-٠.٦% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

- طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد انخفض إجمالي **عدد السياح الوافدين** خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦ ليصل إلى ٠.٤٧ مليون سائح، مقابل ٠.٨ مليون سائح خلال نفس الشهر من العام السابق. كما تراجعت **عدد الليالي السياحية** خلال شهر الدراسة ليصل إلى ٣ مليون ليلة، مقابل ٦.٩ مليون ليلة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥.